

بناء القدرة التنافسية والانفتاح علي الخارج

كلمة مقدمة من

دكتور مهندس / نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية

إلى

المؤتمر السنوي للجمعية المصرية لشباب الأعمال

" معاً من أجل تنمية شاملة "

فندق ماريوت - القاهرة

٢٠٠٤/١٢/١٤

شكر وتقدير للمؤتمر والحاضرين

مقدمة

● لا شك أن الأفكار والنقاشات الدائرة في المجتمع الصناعي ومجتمعات الأعمال والتجمعات الغير حكومية من ناحية ، وما تقوم به الحكومة من إجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التي تم إصدارها والمزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعي والتجاري تمثل اكبر دليل علي المضي قدماً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والتي تدعمها مسيرة التطور الصناعي في مصر خلال السنوات العشر الماضية ، كما تمثل عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الدولة علي ادارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

● الصناعة المصرية كانت دائما ومنذ نشأتها معرضه لتحديات تساير المسيره جنبا إلى جنب ، إلا أن التحديات التي تواجهها الآن تعتبر أكثر من أي وقت مضى .

● فالأمر أشبه بمقولة (أكون أو لا أكون) لشكسبير والتي يبدو أن مدلولها القاطع والقاسي قد أمتد أثره ليسري في المجال الصناعي في مقوله مقابله وهي (أتطور أو لا أكون) .

● علي المستوي الفردي هناك شركات مصريه أخذت المباداه وخرجت للعالميه دون أن تنتظر المنافس القادم من الخارج لينافسها في أسواقها المحليه ، وشركات أخرى بدأت تأخذ طريقها لتعبر الحدود الي العالميه .

متي نقف علي قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية ؟

علي الصناعة المصرية الآن أن تشمر عن ساعد الجد وتعمل علي تطوير نفسها وصولاً الي إحداث نهضة شاملة لها معتمدة في ذلك علي مبادئ أساسية أهمها :

١- الجودة

- جودة العملية الصناعية يجب أن تتم من المرة الأولى لأن إصلاح الخلل غير متاح (مثل كردون اللحام)

- الجودة عملية مستمرة لأن جودة اليوم ستصبح قاصرة عن ملاحقة متطلبات جودة الغد .

- الجودة تبدأ بالفرد وتمتد لتشمل جميع التفاصيل الصناعية .

- الجودة قضية جميع الأفراد مهما تفاوتت المستويات بينهم .

- لا مجال في الصناعة للتجاوزات الصغيرة لان مجموعها يولد أخطاءً قاتلة .

- يعد تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصريه من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجي من جهة أخرى ، وأيضاً كأداة للتأهيل مع أسواق التصدير ، لذا فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الي مستوى الاسم العالمي يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة والمفتاح السحري لأسواق التصدير المأموله هو أن تصبح ES رمزاً من رموز الثقة والجودة في الوعي التجاري العالمي .

٢- المهارة التسويقية للتواجد بالخارج

من المتفق عليه أن على السلع الهندسية أن تلتزم بالمواصفات القياسية المطبقة في السوق المعني بدءاً من استيفاء ومطابقة المنتج للمواصفات القياسية المحليه عند

التعامل مع السوق الداخلي ونفس الأمر ينطبق علي المواصفات المعنية بكل سوق خارجي بل يمتد الأمر ليشمل ضرورة توفير آلية توفير مخزون يكفي لإستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية وكذا آلية لخدمات ما بعد البيع ومتابعة تحقيق الرضاء الكامل للعميل تحت كل الظروف •

٣- الرضاء الكامل للعميل

يمكن قياس ذلك بمعيارين الأول من خلال إدارة ملف الشكاوي والإقتراحات علي مستوي الإدارة العليا للشركة والمعيار الآخر هو متابعة معدل نمو المبيعات المحققة داخل السوق المعني •

٤- التطوير :

إن التطوير في الصنائه والقدره علي التغيير يجب أن يكون هدفاً قبل أن يكون ضرورة •

هذا الأمر يعود بنا للمربع رقم واحد في منظومة الهندسه الصناعيه وهي تحديات القدره علي الصمود أمام المنافسه التي تستهدف المنتج والفرد والمؤسسه •
فالنشاط الصناعي يقوم علي ثلاث حلقات متداخله أساسيه (دورة حياة المنتج - دورة حياة الفرد - دورة حياة المؤسسه) والتي تتداخل في تناغم لتولد قوة أو تنخبط علي عكس هذا لتولد ضعفا ، وفي تتابع وتوالي دورات هذه الحلقات يولد ما يسمى الحلقات الصاعده (Virtuous) وعكسها الحلقات الهابطه (Vicious) •

أي أن التحدي أمام المنتج لا ينفصل عن التحدي أمام العامل الفرد ومحصله ذلك التحدي أمام المؤسسه ككل •

ما هو التحدي الذي يتحتم علي الصناعة المصرية مواجهته في المستقبل ؟
إن التفوق في مواجهة ملف المهدر هو التحدي القادم والذي يتحتم علي الصناعة المصرية مواجهته في المستقبل .
والمهدر هو ما يفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه ومع ذلك لا نمنعه سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلى الإهمال أو الغفلة أو الجهل .
وتتعدد مظاهر الاهدار منها :

- المهدر في الخامات المستخدمة في مواقع إنتاجيه كثيرة مثل المهدر بسبب استخدام تكنولوجيا دون المستوي ، وعمالة غير مدربة ، وغيبية الخطط والمعدلات المدروسة .
- المهدر في الطاقة مثل الإسراف في إستخدامات الطاقة الكهربائية - الطاقة المهذرة من خلال العديد من آلات ومعدات المصانع نتيجة القصور في عمليات الصيانة - الطاقة المهذرة من خلال وسائل النقل والمواصلات .
- المهدر في الفاقد من تنمية رأس المال البشري .
- المهدر في إدارة عناصر الوقت .
- المهدر في إدارة الموارد المالية .

إننا جميعاً شركاء في التنمية ولكل طرف دوره الوطني عليه أن يؤديه كما أن هناك واجب يقع علي الفرد وواجب علي الوحدة الاقتصادية وواجب علي الحكومة ومؤسستها ، وفي حسن أداء كل طرف من الأطراف لدوره تتحسن النتائج النهائية وعكس ذلك صحيح .

وسوف يظل القارب والمجداف في لغة الصناعيين هو قبول التحدي القادم به المستقبل والإعداد له من الآن ، وذلك بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة بعد الأخرى ، والاستعداد للمستقبل بمتطلباته التي تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفني والقدرة علي الانتصار في معركة المنافسة علي الصعيد الدولي بدءاً من الصعيد المحلي .